الدكتور مصطفى بونجة
محام بهيئة المحامين بطنجة وأستاذ زائر
رئيس المركز المغربي للتحكيم
ومنازعات الأعمال

الدكتورة نهال اللواح
أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة
رئيسة تحرير المجلة المغربية
للتحكيم العربي والدولي

1

الوسيط
في الأصول التجارية

- الجزء الأول -

نظرية الأصل التجاري

بين القانون والقضاء ومستجدات القانون 49.16

مفهوم الأصل التجاري وتحديد عناصره - شروط اكتساب الأصل التجاري - اختلال البناء النظري للأصل التجاري - إشكالية العلاقة بين الأصل التجاري والحق في الكراء - الأصل التجاري والأملاك العامة - مدى ارتباط الأصل التجاري بالسجل التجاري - مدى حقيقة وجود اصل تجاري الكتروني - تقويم الأصل التجاري - التعويض عن نزع ملكية الأصل التجاري - التعويض عن إفراغ الأصل التجاري - نقل واندثار الأصل التجاري

قرارات محكمة النقض و محاكم الموضوع في تطبيق نظرية الأصل التجاري

دار الآفاق المغربية

الطبعة الأولى

الفهرس

مقدمة كتاب الوسيط في الأصول التجارية في أجزاءه الأربعة 3

الباب الأول: الأصل التجاري من النظرية إلى التطبيق العملي 13

الفصل الأول: مفهوم الأصل التجاري وطبيعته القانونية 17

الفرع الأول: ماهية الأصل التجاري 17

المبحث الأول: تعريف الأصل التجاري 17

المطلب الأول : التعريف التشريعي للأصل التجاري 17

المطلب الثاني : التعريف الفقهي للأصل التجاري 18

المبحث الثاني : الخصائص المميزة للأصل التجاري 20

المطلب الأول: الأصل التجاري وحدة قائمة بذاتها ومتميزة عن مكوناتها 20

المطلب الثاني : الأصل التجاري مال معنوي منقول غير قابل للاستهلاك 20

المطلب الثالث : الصبغة التجارية للأصل التجاري 21

المبحث الثالث : تمييز الأصل التجاري عن النظم المشابهة 23

المطلب الأول : التمييز بين الأصل التجاري والمقاولة 23

المطلب الثاني : الأصل التجاري والشركة 25

المطلب الثالث : الأصل التجاري والأصل المهني 26

الفقرة الأولى : أصل تجاري في غياب التاجر وفي غياب النشاط التجاري 28

الفقرة الثانية : الإقرار المحتشم للمشرع المغربي بالأصل المهني 38

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للأصل التجاري 43

المبحث الأول : نظرية المجموع القانوني من الأموال 44

المطلب الأول : مضمون نظرية المجموع القانوني من الأموال 44

المطلب الثاني : نقد النظرية 44

المبحث الثاني : نظرية المجموع الواقعي من الأموال 45
المطلب الأول : مضمون نظرية المجموع الواقعي من الأموال 45
المطلب الثاني : نقد النظرية 47
المبحث الثالث : اختلال البناء النظري للأصل التجاري 47
المطلب الأول : الإشكالات المتعلقة بميلاد ووجود الأصل التجاري 47
المطلب الثاني : الإشكالات المتعلقة بالعناصر الإلزامية للأصل التجاري 48
الفصل الثاني: العناصر المادية والمعنوية للأصل التجاري 50
الفرع الأول : العناصر المادية 51
المبحث الأول : الأثاث التجاري والمعدات والأدوات 51
المبحث الثاني :البضائع 52
الفرع الثاني : العناصر المعنوية 52
المبحث الأول : الزبناء والسمعة التجارية 53
المطلب الأول : التداخل بين مفهومي الزبناء والسمعة التجارية 53
الفقرة الأولى : مفهوم عنصري الزبناء والسمعة التجارية 53
الفقرة الثانية التداخل في عنصري الزبناء والسمعة التجارية 54
أولا : نظرية الازدواجية بين مفهوم الزبناء والسمعة التجارية 54
ثانيا : النظرية الحديثة لعنصري الزبناء والسمعة التجارية 54
المطلب الثاني : أهمية وخصائص عنصر الزبناء 55
الفقرة الأولى : أهمية عنصر الزبناء 56
الفقرة الثانية : خصائص عنصر الزبناء 56
أولا : وجوب أن يكون عنصر الزبناء شخصيا ومستقلا 56
ثانيا : كون أن يكون عنصر الزبناء حقيقيا ومعلوما réelle et certaine 58

المطلب الثالث : آثار نقل وتغيير النشاط واندثار الأصل التجاري على عنصر الزبناء 59
الفقرة الأولى : أثر نقل الأصل التجاري على عنصر الزبناء 60
الفقرة الثانية : أثر تغيير نوع النشاط على عنصر الزبناء 60
الفقرة الثالثة : علاقة اندثار الأصل التجاري باندثار عنصر الزبناء 61
المبحث الثاني : الحق في الكراء 62
المطلب الأول : ماهية الحق في الكراء وتحديد طبيعته القانونية 62
الفقرة الأولى : تعريف الحق في الكراء 63
الفقرة الثانية : الطبيعة القانونية للحق في الكراء 64
أولا : أطروحة الحق العيني 64
ثانيا : أطروحة الحق الشخصي 65
المطلب الثاني : التنظيم القانوني للحق في الكراء 66
الفقرة الأولى : آثار اكتساب الحق في الكراء التجاري 66
أولا : حق المكتري في التجديد والتعويض عن إنهاء عقد الكراء 66
ثانيا : حق المكتري في التعويض عن نزع ملكية الأصل التجاري 68
ثالثا :حق الدائنين في الإعلام 68
رابعا : حق المكتري في تفويت الحق في الكراء 68
خامسا : حق المكتري في ممارسة أنشطة مكملة أو مرتبطة مع ضمان حقوق المكري 72
الفقرة الثانية : الحماية القانونية للحق في الكراء التجاري 75
أولا : تحديد الشروط المسطرية لإنهاء عقد الكراء وأثار الأحكام القضائية 75
ثانيا : شروط وأجال تنفيذ الأحكام القاضية بالإفراغ والتعويض 76
ثالثا : تحديد أسباب إنهاء عقد الكراء مقابل حق المكتري في التعويض 80

رابعا : تحديد أسباب إنهاء عقد الكراء دون حق المكتري في التعويض 80
المبحث الثالث :العناصر المعنوية الأخرى 81
المطلب الأول :الاسم التجاري والشعار 81
الفقرة الأولى : الاسم التجاري 85
الفقرة الثانية :الشعار 85
الفقرة الثالثة : تسمية الشركة 86
المطلب الثاني :العلامات الصناعية والتجارية وبراءات الاختراع 86
الفقرة الاولى : العلامات الصناعية والتجارية 88
الفقرة الثانية : الرسوم والنماذج الصناعية 90
الفقرة الثالثة : براءات الاختراع 90
الفرع الثالث : العناصر المستثناة من الأصل التجاري 90
المبحث الأول : الديون والحقوق الشخصية والعقارات 91
المطلب الأول : الديون والحقوق الشخصية 92
المطلب الثاني : العقارات 92
الفقرة الأولى : العقارات بطبيعتها 92
الفقرة الثانية : العقارات بالتخصيص 93
المبحث الثاني : الدفاتر التجارية والعقود المتعلقة باستغلال الأصل التجاري 93
المطلب الاول: الدفاتر التجارية 94
المطلب الثاني : العقود المتعلقة باستغلال الأصل التجاري 94
الفقرة الأولى : استبعاد العقود المتعلقة باستغلال الأصل التجاري 94
الفقرة الثانية : استثناء بعض أنواع العقود 94
أولا – عقد الكراء التجاري 94
ثانيا – عقود الشغل 97

الباب الثاني : اكتساب الأصل التجاري وتقييمه واندثاره 99
الفصل الأول : شروط اكتساب الأصل التجاري 103
الفرع الأول : من حيث الأشخاص والأنشطة التجارية 103
المبحث الاول : ارتباط الأصل التجاري بالتاجر 103
المطلب الأول: الممارسة الاعتيادية أو الاحترافية للنشاط التجاري. 104
الفقرة الأولى: الممارسة الاعتيادية 104
الفقرة الثانية: الممارسة الاحترافية 106
المطلب الثاني: ممارسة التاجر للنشاط التجاري بشكل مستقل ولحسابه الخاص 106
المطلب الثالث: الأهلية التجارية 107
الفقرة الأولى: شروط الأهلية التجارية 107
الفقرة الثانية: عوارض الأهلية التجارية 113
المبحث الثاني : استغلال الأصل التجاري في الأنشطة التجارية 120
المطلب الأول: المعايير المميزة للأعمال التجارية 120
الفقرة الأولى: المعايير الاقتصادية 121
أولا: المضاربة 121
ثانيا: التداول 121
ثالثا: الوساطة 121
الفقرة الثانية: المعايير القانونية 122
أولا : نظرية السبب 122
ثانيا: نظرية المقاولة 123
المطلب الثاني: تصنيف الأعمال التجارية 124
الفقرة الأولى : الأعمال التجارية الأصلية 124
الفقرة الثانية : الأعمال التجارية التبعية 129

الفقرة الثالثة : الأعمال التجارية المختلطة 130
الفرع الثاني : من حيث المحل المستغل فيه الأصل التجاري 131
المبحث الأول: العقارات والمحلات الخاضعة للقانون 49.16 131
المطلب الأول : المحلات والعقارات المعدة لاستغلال أصل تجاري 132
الفقرة الأولى : محلات استغلال أصل تجاري 132
الفقرة الثانية : العقارات أو المحلات الملحقة بالمحل 134
الفقرة الثالثة : الأراضي العارية بشروط 135
الفقرة الرابعة : الملك الخاص للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية بشروط 136
الفقرة الخامسة : الصيدليات والمختبرات الخاصة للتحاليل البيولوجية الطبية وعيادات الفحص بالأشعة 138
المطلب الثاني : المحلات والعقارات المعتبرة في حكم استغلال أصل تجاري 139
الفقرة الأولى : مؤسسات التعليم الخصوصي 139
الفقرة الثانية : التعاونيات التي تمارس نشاطا تجاريا 140
الفقرة الثالثة : المصحات والمؤسسات المماثلة لها 140
المبحث الثاني : العقارات والمحلات المستثناة من تطبيق القانون رقم 49.16 141
المطلب الأول : الأملاك العامة والوقفية 141
الفقرة الأولى : الملك العام للدولة أو في ملك الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية 141
الفقرة الثانية : الملك الخاص للدولة أو في ملك الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية المرصودة لمنفعة عامة 142
الفقرة الثالثة : أملاك الأوقاف 142
المطلب الثاني : المحلات والعقارات المنظمة بقوانين خاصة وبعض الحالات الخاصة 143

الفقرة الأولى : عقود كراء العقارات أو المحلات الموجودة بالمراكز التجارية 143
الفقرة الثانية : عقود كراء العقارات أو المحلات المتواجدة بالفضاءات المخصصة لاستقبال مشاريع المقاولات. 146
الفقرة الثالثة : الاستثناء المنصوص عليه بموجب المادة 42- 1 من مدونة التجارة 147
المبحث الثالث : الشروط المتعلقة بالعقد والمدة 148
المطلب الأول : شكلية عقد الكراء والعقود المستثناة 148
الفقرة الأولى : إقرار شكلية عقد الكراء 148
الفقرة الثانية : العقود المستثناة 150
أولا : عقود كراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي التي تبرم بناء على مقرر قضائي أو نتيجة له. 151
ثانيا : عقود الكراء الطويل الأمد. 153
ثالثا : عقود الائتمان الإيجاري العقاري. 153
المطلب الثاني : شرط المدة 155
الفقرة الأولى : مضمون المادة 4 من القانون رقم 49.16 155
الفقرة الثانية: تقديم المكتري مبلغا ماليا مقابل الحق في الكراء 156
الفرع الثالث : الأصل التجاري والملك العام 158
المبحث الأول :تعدد الأنظمة القانونية للأملاك العامة 159
المطلب الأول : الملك الوقفي وأملاك الجماعات السلالية 159
الفقرة الأولى : الملك الوقفي 160
الفقرة الثانية : أملاك الجماعات السلالية 160
المطلب الثاني : الملك العام للدولة والجماعات الترابية 161
الفقرة الأولى : قدم وتشتت النصوص التشريعية المنظمة للأملاك العامة بالمغرب 161

أولا : الملك العام للدولة والجماعات الترابية 162
ثانيا : الاحتلال المؤقت للملك العام بين القرار والعقد الإداري 163
ثالثا : الملك الخاص للدولة والجماعات الترابية 164
أ- الملك الخاص للدولة : 164
ب- الملك الخاص للجماعات الترابية : 166
المبحث الثاني : تحديد العلاقة بين الملك العام والأصل التجاري 167
المطلب الأول: تحديد العلاقة بين الحق في الكراء والأصل التجاري والملك العام ... 168
الفقرة الأولى : تحديد العلاقة بين الحق في الكراء والأصل التجاري والملك العام ... 168
1- ارتباط نشأة الحق في الكراء بضرورة وجود عقد الكراء التجاري: 171
2- عدم اكتساب الحق في الكراء على الملك العام : 171
3 : عدم توقف وجود الأصل التجاري على وجود عنصر الحق في الكراء 172
الفقرة الثانية : تحديد العلاقة بين الملك العام والأصل التجاري 173
1- الأصل التجاري المكون على الملك العام دون وجود الحق في الكراء 173
2- الأصل التجاري بين مفهوم المرتفقين والزبناء : 175
المطلب الثاني : ضرورة الإقرار التشريعي بإمكانية قيام أصل تجاري على الملك العام 175
الفرع الرابع : مدى ارتباط اكتساب الأصل التجاري بالتقييد بالسجل التجاري 178
المبحث الأول: التنظيم القانوني للسجل التجاري 179
المطلب الأول : مفهوم السجل التجاري ووظائفه 179
المطلب الثاني : تنظيم السجل التجاري والإجراءات المترتبة عن ذلك 181
الفقرة الأولى : تنظيم السجل التجاري 181
الفقرة الثانية : الإجراءات المتبعة للتقييد في السجل التجاري 183
الأشخاص الواجب تقييدهم في السجل التجاري 183

البيانات الواجب قيدها في السجل التجاري 185
الوقائع والتصرفات التي يجب التصريح بها في السجل التجاري 190
جزاء الإخلال بإجراءات التقييد في السجل التجاري 191
التشطيب من السجل التجاري 192
المبحث الثاني : أثار التقييد بالسجل التجاري على وجود الأصل التجاري من عدمه 195
المطلب الاول : أثار التقييد بالسجل التجاري 195
الفقرة الاولى : افتراض الصفة التجارية 196
الفقرة الثانية : اكتساب الشخصية الاعتبارية بالنسبة للشركات التجارية 196
المطلب الثاني : وجود الأصل التجاري لا يرتبط بالتقييد في السجل التجاري 198
الفرع الخامس : مدى وجود أصل تجاري الكتروني 199
المبحث الأول : صعوبة التسليم بالبناء النظري للأصل التجاري الالكتروني 200
المطلب الأول : صعوبة التمييز بين الأصل التجاري الالكتروني والموقع الالكتروني 200
المطلب الثاني : عنصر الزبناء وحماية المعطيات الالكترونية 204
المطلب الثالث : استبعاد العقود المتعلقة باستغلال الأصل التجاري 209
المبحث الثاني : اصطدام وجود أصل تجاري الكتروني بضوابط التصرفات الواردة على الأصل التجاري 210
المطلب الأول : الصعوبات المتعلقة بقبول بيع وتفويت الأصل التجاري الالكتروني 211
المطلب الثاني : الصعوبات المتعلقة بقبول رهن الأصل التجاري الالكتروني 212
الفصل الثاني : تقييم الأصل التجاري واحتساب التعويض عنه 213
الفرع الأول : غياب أسس علمية موحدة للتقييم 213
المبحث الأول :صعوبات تبني أسس علمية موحدة لتقييم الأصل التجاري 214

المطلب الأول : الطبيعة الخاصة للأصل التجاري وتعدد مكوناته 214
المطلب الثاني : تعدد المعايير المحددة لقيمة الأصل التجاري 215
المبحث الثاني : تعدد طرق تقييم الأصل التجاري 215
المطلب الأول :الطرق الكلاسيكية لتقييم الأصل التجاري 216
الفقرة الأولى : التقييم عن طريق المقارنة 216
الفقرة الثانية : التقييم انطلاقا من الأرباح 216
الفقرة الثالثة : التقييم انطلاقا من رقم المعاملات 217
الفقرة الرابعة : التقييم انطلاقا من الجدولBarème 217
المطلب الثاني :الطرق الحديثة لتقييم الأصل التجاري 217
الفقرة الأولى : طريقة التقييم الواقعية 217
الفقرة الثانية : طريقة ماركس MARX 218
الفقرة الثالثة : طريقة روتيلRETAIL 218
الفقرة الرابعة : طريقة ليك LEAKE 218
الفرع الثاني : تقييم التعويض عن إفراغ المحل التجاري 218
المبحث الأول : التعويض بين المادة 7 والمادة 19 من القانون 49.16 219
المطلب الأول : التعويض طبقا للمادة 7 من القانون 49.16 219
المطلب الثاني : التعويض طبقا للمادة 19 من القانون 49.16 220
المبحث الثاني : التطبيقات القضائية للمادة 7 من القانون 49.16 221
المطلب الأول : مشتملات التعويض 221
الفقرة الأولى : التعويض عن الحق في الكراء 226
الفقرة الثانية : التعويض عن فوات الربح والكسب 231
الفقرة الثالثة : إعتماد التصاريح الضريبية للأربع سنوات الأخيرة ونظام الربح الجزا 232

المطلب الثاني : العناصر الخارجة عن التعويض 236
الفقرة الأولى : لا يمكن الجمع بين التعويض عن الأصل التجاري وإسترجاع ثمن شرائه 237
الفقرة الثانية : إرتباط التعويض عن عنصري الزبناء والسمعة التجارية بوجود النشاط 238
الفرع الثالث : تقييم التعويض عن نزع ملكية الأصل التجاري 240
المبحث الأول : خصوصية مسطرة نزع الملكية 241
المطلب الأول : المرحلة الإدارية لنزع الملكية 241
الفقرة الأولى : الإعلان عن المنفعة العامة 241
الفقرة الثانية: مقرر التخلي 243
الفقرة الثالثة: الاتفاق بالتراضي 245
المطلب الثاني : المرحلة القضائية لنزع الملكية 247
الفقرة الأولى : نقل الحيازة ونزع الملكية 247
الفقرة الثانية : آثار صدور الحكم بنزع الملكية 248
المبحث الثاني : تحديد التعويض عن نزع الملكية 250
المطلب الأول : استبعاد أسس تقدير التعويض المنصوص عليها في المادة 7 من القانون رقم 49.16 250
المطلب الثاني : كيفية تحديد التعويض عن نزع الملكية في إطار قانون نزع الملكية 251
الفصل الثالث : نقل واندثار الأصل التجاري 255
الفرع الاول : نقل الأصل التجاري 255
المبحث الاول : نقل الأصل التجاري بين الحالات الطوعية والحالات الجبرية 255
المطلب الاول : حالة تفويت الحق في الكراء دون بقية العناصر الاخرى للاصل التجاري 255

المطلب الثاني : حالة الحكم بافراغ المحل المستغل به الاصل التجاري 256
المبحث الثاني : اثار نقل الأصل التجاري على الدائنين 259
المطلب الأول : سقوط الأجل وفقا للمادة 111 من م. ت 260
المطلب الثاني : دعوى سقوط الأجل 261
الفرع الثاني: اندثار الأصل التجاري 262
المبحث الاول : فقد الأصل التجاري لعنصر الزبناء والسمعة التجارية نتيجة اغلاق المحل 262
المطلب الأول : الشروط الموضوعية لإنهاء عقد الكراء بسبب فقد الأصل التجاري عنصر الزبناء والسمعة التجارية 262
المطلب الثاني : الشروط المسطرية لإنهاء عقد الكراء بسبب فقد الأصل التجاري عنصر الزبناء والسمعة التجارية 267
الفقرة الأولى : أجل الإنذار 267
الفقرة الثانية : إسناد الإختصاص لقضاء الموضوع 269
المبحث الثاني : فقد الأصل التجاري لعنصر الزبناء والسمعة بسبب هلاك المحل بفعل المكتري أو بسبب قوة قاهرة أو حادث فجائي 270
المطلب الأول : الشروط الموضوعية لإنهاء عقد الكراء بسبب هلاك المحل موضوع الكراء بفعل المكتري أو بسبب قوة قاهرة أو حادث فجائي 270
الفقرة الأولى : إثبات المكري هلاك المحل موضوع الكراء بفعل المكتري 270
الفقرة الثانية : إثبات المكري هلاك المحل بسبب القوة القاهرة أو الحادث الفجائي 271
المطلب الثاني : الشروط المسطرية لإنهاء عقد الكراء بسبب هلاك المحل بفعل المكتري أو بسبب قوة قاهرة أو حادث فجائي 272
الفقرة الأولى : أجل الإنذار 272
الفقرة الثانية : إسناد الإختصاص لقضاء الموضوع 273

الباب الثالث : نظرية الأصل التجاري من خلال العمل القضائي 275

الفصل الاول: القرارات القضائية الصادرة بخصوص شروط اكتساب الأصل التجاري وتحديد عناصره 277

قرار محكمة النقض رقم 390 الصادر بتاريخ 26 /5/ 2022 في الملف التجاري عدد 1918/3/2/2019 279

قرار محكمة النقض رقم: 200 الصادر بتاريخ 2023/3/22 في الملف التجاري عدد: 529/3/2/2020 285

قرار محكمة النقض رقم: 1885 الصادر بتاريخ 9 /12/ 2009 في الملف عدد 2008/3/3/472 291

قرار محكمة النقض رقم: 32 الصادر بتاريخ 13 /1/ 2022 في الملف التجاري عدد 705/3/2/2020 293

قرار محكمة النقض رقم: 620 الصادر بتاريخ 26/5/2004 في الملف التجاري عدد : 1163/2002 296

قرار محكمة النقض رقم 14 الصادر بتاريخ 04 /1/ 2022 في الملف المدني رقم 3287/1/5/2020 298

قرار محكمة النقض رقم 111 الصادر بتاريخ 25 /2/ 2020 في الملف المدني عدد 5889/1/6/2017 301

قرار محكمة النقض رقم : 125 الصادر بتاريخ 05 /3/ 2020 في الملف التجاري عدد 1611/3/1/2019 304

قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم 193 الصادر بتاريخ: 21/01/2020 في الملف عدد : 5900/8205/2019 307

قرار محكمة النقض رقم : 15 الصادر بتاريخ 15 /1/ 2015 في الملف التجاري عدد : 1147/3/1/2014 322

قرار محكمة النقض رقم : 117 الصادر بتاريخ 4 /3/ 2021 في الملف التجاري عدد 1177/3/1/2020 325

قرار محكمة النقض رقم : 213 الصادر بتاريخ 08 /4/ 2021 في الملف التجاري عدد 597/3/1/2020 328

قرار محكمة النقض رقم 33 الصادر بتاريخ 2023/1/19 في الملف التجاري عدد 2021/1/3/145 332

الفصل الثاني : القرارات القضائية الصادرة بخصوص الاختصاص النوعي في منازعات الأصل التجاري 341

قرار محكمة النقض رقم : 1490 الصادر بتاريخ 19/11/2008 في الملف التجاري عدد 422/3/2/2008 343

قرار محكمة النقض رقم : 2248 الصادر بتاريخ 14/11/2001 في الملف تجاري عدد : 2227/00 346

قرار محكمة النقض رقم 22 الصادر بتاريخ 12 /1/ 2023 في الملف التجاري عدد 197/3/2/2021 348

قرار محكمة النقض رقم : 224 الصادر بتاريخ 1/3/2006 في الملف التجاري عدد : 519/3/2/2005 350

الفصل الثالث : القرارات القضائية الصادرة بخصوص الأصل التجاري والسجل التجاري 353

قرار محكمة النقض رقم 259 الصادر بتاريخ 07 /4/ 2022 في الملف التجاري عدد 1485/3/2/2019 355

قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم : 1807 الصادر بتاريخ 22 /4/ 2019 في الملف عدد : 4618/8205/2018 358

الفصل الرابع : القرارات القضائية الصادرة بخصوص الأصل التجاري والأملاك العامة 371

قرار محكمة النقض رقم 567 الصادر بتاريخ 25 /4/ 2019 في الملف الإداري عدد 1373/4/1/2018 373

قرار محكمة النقض رقم : 260 الصادر بتاريخ 07 /4/ 2022 في الملف التجاري عدد 461/3/2/2020 376

قرار محكمة النقض رقم : 85 الصادر بتاريخ 20 /1/ 2022 في الملف الإداري عدد 1425/4/1/2020 378

قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء: 1042 الصادر بتاريخ: 12/03/2019 في الملف عدد: 269/8205/2019 381

الفصل الخامس : القرارات القضائية الصادرة بخصوص تقويم الأصل التجاري والتعويض عن الإفراغ 391

قرار محكمة النقض رقم : 20 الصادر بتاريخ 06 /1/ 2022 في الملف التجاري عدد : 1449/3/2/2019 393

قرار محكمة النقض رقم : 840/2 الصادر بتاريخ 01/12/2022 في الملف تجاري عدد : 413/3/2/2021 396

قرار محكمة النقض رقم: 64 الصادر بتاريخ 27 /1/ 2022 في الملف التجاري رقم 371/3/2/2019 398

قرار محكمة النقض رقم : 280الصادر بتاريخ 14 /4/ 2022 في الملف التجاري عدد 1233/3/2/2019 400

قرار محكمة النقض رقم : 299 الصادر بتاريخ 21/4/ 2022 في الملف التجاري عدد 741/3/2/2020 403

قرار محكمة النقض رقم : 76 الصادر بتاريخ 27 /1/2022 في الملف التجاري عدد 1629/3/2/2019 408

قرار محكمة النقض رقم : 83 الصادر بتاريخ 03 /2/ 2022 في الملف التجاري عدد 231/3/2/2020 410

قرار محكمة النقض رقم : 706/2 الصادر بتاريخ 13/10/2022 في الملف التجاري عدد : 735/3/2/2020 413

الفصل السادس : القرارات القضائية الصادرة بخصوص التعويض عن نزع ملكية الأصل التجاري 417

قرار محكمة النقض رقم : 429 الصادر بتاريخ 25 /6/ 2020 في الملف الإداري عدد 1298/4/1/2020 419

قرار محكمة النقض رقم : 91 الصادر بتاريخ 24 /1/ 2019 في الملف الإداري عدد 2258/4/1/2018 421

الفصل السابع : القرارات القضائية الصادرة بخصوص نقل واندثار الأصل التجاري 425

قرار محكمة النقض رقم : 399الصادر بتاريخ 10 /7/ 2014في الملف التجاري عدد 743/3/1/2012 427

قرار محكمة النقض رقم: 626/2 الصادر بتاريخ 08/09/2022 في الملف التجاري عدد : 520/3/2/2020 434

قرار محكمة النقض رقم : 296 الصادر بتاريخ 21 /4/ 2022 في الملف التجاري عدد 485/3/2/2019 436

قرار محكمة النقض رقم : 858/2 الصادر بتاريخ 08/12/2022 في الملف تجاري عدد : 381/3/2/2021 440

قرار محكمة النقض رقم 390 الصادر بتاريخ 26 /5/ 2022 في الملف التجاري عدد 1918/3/2/2019 442

قرار محكمة النقض رقم 80 الصادر بتاريخ 02 /2/ 2023 في الملف التجاري عدد 449/3/2/2021 447

قرار محكمة النقض رقم 48الصادر بتاريخ 19 /1/ 2023 في الملف التجاري عدد 121/3/2/2021 450

قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكش رقم :151 الصادر بتاريخ 22/01/2020 في الملف عدد : 1146/8206/2019 453

الفهرس 465

مطبعة الأمنية - الرباط - 2025

160 درهما